عبر تقنية الاتصال المرئي

الكويت تترأس اجتماع وكلاء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول «التعاون»

ترأس ديوان المحاسبة الاجتماع السادس والعشرين لوكلاء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عُقد أمس الأربعاء عبر تقنية الاتصال المرئي، برئاسة وكيل الديوان يوسف المزروعي، وبمشاركة الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية وتقنية المعلومات بالإنابة د. سعود الزمانان.

استهل المزروعي الاجتماع بكلمة أكد فيها على أهمية هذا الاجتماع الذي يعقد في إطار التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي، آملا أن يسهم الاجتماع في تعزيز القدرات الرقابية وتكامل الجهود المشتركة.

وأضاف أنه تمت مناقشة الخطة الاستراتيجية للتدريب والتطوير، والتي تعد ركيزة أساسية في رفع كفاءة الكوادر البشرية ومواكبة التطورات المهنية في مجال التدقيق والرقابة المالية والإدارية.

وأشار المزروعي إلى التزام الأجهزة بمواكبة المستجدات في المعايير الدولية والأساليب الحديثة في تعزيز كفاءة أداء المدقق والمراجع، وضمان الاستخدام الأمثل للمال العام من خلال إعداد واستحداث العديد من الأدلة الرقابية

وأثنى على مقترحات ودراسات الأجهزة التي من شأنها الارتقاء بآليات العمل، وتحقيق الأهداف بأفضل الممارسات الممكنة، آملاً الخروج بتوصيات بناءة تسهم في دفع مسيرة العمل الخليجي المشترك.

من جهة أخرى، قال د. سعود الزمانان أن الاجتماع ناقش عددًا من الموضوعات المهمة، من أبرزها توصيات ومخرجات الخطة الاستراتيجية للتدريب للفترة (2023-2025)، بالإضافة إلى استعراض مسودة الخطة الاستراتيجية للتدريب للفترة المقبلة (2026-2028). ونتائج مسابقة مجلس التعاون في مجال الرقابة والمحاسبة للبحوث والدراسات السادسة.

كما أشار إلى أن الاجتماع تضمن مقترح جهاز الإمارات للمحاسبة بشأن «حوكمة آلية مراجعة حسابات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية»، بالإضافة إلى مناقشة مسودة اللائحة التنظيمية لجائزة التميز الوظيفي في دواوين الرقابة المالية والمحاسبة الخليجية لعامي 2026-2027.

ونوه د. الزمانان أن الاجتماع بحث عددا من المبادرات المقدمة من فريق عمل قواعد الرقابة، من بينها: تخصيص أسبوع خليجي للرقابة المالية والمحاسبة، واستمارة قياس الأثر الناتج من تطبيق الأدلة التي تصدرها الأمانة العامة لمجلس التعاون، واستمارة تبسيط استخدام الأدلة في العمل الرقابي، إلى جانب مقترح استبدال مسمى الفريق.

وأضاف أن الاجتماع تطرق إلى التوصيات الواردة في محضر الاجتماع الخامس والعشرين لفريق عمل قواعد الرقابة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، إضافة إلى عدد من المواضيع المدرجة للإحاطة والعلم، شملت تقرير الأمانة العامة عن البرامج التدريبية المنفذة في عام 2024-2025، ومذكرة تفاهم بين مكتبة الملك فهد الوطنية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك مشروع جدول أعمال الاجتماع الثاني والعشرين لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء دواوين الرقابة المالية والمحاسبة.

وأكد د. الزمانان أنه تم اعتماد العديد من البنود الواردة في جدول أعمال الاجتماع والتي سيتم عرضها على أصحاب المعالي رؤساء دواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون لاعتمادها وإقرارها خلال الاجتماع الثاني والعشرين والذي تستضيفه دولة الكويت يوم الأربعاء الموافق 10 سبتمبر المقبل، حرصاً على دعم مسيرة التعاون الخليجي وتعزيز العمل الرقابي المشترك.

المزروعي : التزام الأجهزة بمواكبة المستجدات في المعايير الدولية لتعزيز كفاءة أداء المدقق والمراجع

سعود الزمانان: تخصيص أسبوع خليجي للرقابة المالية والمحاسبة

الكويت تستضيف الاجتماع الـ 22 في سبتمبر المقبل دعما للعمل الرقابي المشترك

مناقشة الخطة الإستراتيجية للتدريب والتطوير ومبادرات لتعزيز العمل الرقابي الخليجي

المزروعي والزمانان خلال الاجتماع

خلال انعقاد مؤتمر المستثمرين بحضور رئيس المدراء الماليين ديفيد تشالينور

«الخليج» : محفظة القروض حققت نمواً بنسبة 3.8 % في النصف الأول من 2025

عقد بنك الخليج مؤتمر المستثمرين، لاستعراض ومناقشة الأداء المالي للبنك للنصف الأول من 2025. وقد تم تنظيم المؤتمر من قبل EFG Hermes وقدمه كل من: ديفيد تشالينور – رئيس المدراء الماليين، وأدار الحوار يوسف ديب – من فريق علاقات المستثمرين في بنك الخليج.

واستعرض ديفيد تشالينور بعض النقاط المتعلقة بالبيئة التشغيلية في بنك الخليج للنصف الأول 2025، قائلا: « شهد النصف الأول من العام 2025، تغييرات كثيرة في البيئة التشغيلية نظراً لتصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة وعدم استقرار أسعار النفط مما ساهم في زيادة التقلبات في الأسواق الإقليمية وتغير أولويات الدول بتخصيص مواردها المالية، الأمر الذي أثر على ثقة المستثمرين بالسوق والتهيئة لبيئة استثمارية أكثر حذراً. وعلى الصعيد المحلي، كان للتطورات السياسة المالية أيضاً دوراً في التأثير على أوضاع السوق، فالإصدارات الحكومية الأخيرة لأدوات الدين العام المحلية ستسرع عجلة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تمكين البنوك من المشاركة في تمويل المبادرات الوطنية بشكل أسرع.»

صرح تشالينور: « وعلى ضوء ذلك، وبالرغم من الضغوط على هوامش الربح في القطاع المصرفي، إلا أن نتائجنا المالية تعكس قوة التنفيذ والأسلوب الحكيم في إدارة عمليات البنك، فقد واصلنا الحفاظ على نهج متوازن بين الرغبة بتوسيع محفظة الإقراض وبين جودة الأصول، الأمر الذي يضمن لنا مرونة محفظة القروض. وتؤكد النسبة المنخفضة للقروض غير المنتظمة لدينا ومستويات التغطية المرتفعة مقابلها فعالية إدارة المخاطر وحرصنا الدائم على تحقيق الاستقرار المالي.»

وأضاف:» نحن نعمل أيضا على تعزيز جهوزيتنا للتحول المحتمل إلى مؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في حال حصولنا على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والمساهمين. ونقوم لهذا الغرض بدراسة الأنظمة، والهياكل الرئيسية للحوكمة، والمهارات البشرية اللازمة. كما نقوم بتقييم جميع العوامل التشغيلية والسوقية بكل عناية لضمان جهوزيتنا بالكامل لهذا التحول في حال حصولنا على الموافقات اللازمة.

بالإضافة الى ذلك، قمنا مؤخراً بإبرام مذكرة تفاهم مع بنك وربة تتضمن كافة أسس مناقشاتهما ونيتهما على التعاون لدراسة مقترح الاندماج بشكل مستقل وبما يحقق أكبر منفعة لمساهمي ومستثمري كلا البنكين، وذلك في إطار ضوابط متوافقة مع جميع اللوائح الرقابية. بعد ذلك، أعلنا في تاريخ 28 يوليو 2025 عن حصولنا على موافقة بنك الكويت المركزي لتعيين جهات استشارية عالمية متخصصة والتي تتمتع بالمؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بمهمة دراسة جدوى الاندماج واعمال الفحص النافية للجهالة لعملية الاندماج المحتملة.»

ورداً على سؤاله عن هامش الربح والعوامل التي أثرت على وضع الهامش خلال الربع الثاني على أساس متتال قال تشالينور:»الهامش قد ارتفع بشكل كبير بإجمالي 14 نقطة أساس من الربع الأول. وعلى الرغم من أننا شهدنا انخفاضا في تكلفة التمويل خلال الربع الثاني، أصبح السوق مؤخرًا تنافسياً جداً مما أدى إلى زيادة تكلفة الودائع الجديدة، وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد نواجه بعض الضغوط على الهوامش حتى في غياب التخفيضات في معدلات الفائدة المرجعية.»

فيما يتعلق بالمصروفات التشغيلية، قال تشالينور:» شهدنا ارتفاعاً في إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 6% في النصف الأول من 2025 مقارنة بالنصف الأول من 2024. وأعتقد أنه مع التحول المحتمل للبنك إلى مصرف إسلامي إلى جانب الاندماج المقترح، من الأرجح أن نرى مستويات أعلى فعلياً في المصروفات التشغيلية في النصف الثاني من العام مقارنة بالنصف الأول. أما الزيادة في نسبة التكلفة إلى الدخل في النصف الأول من العام، فهي تعزى بشكل رئيسي إلى إعادة تسعير الأصول من جهة الدخل إضافة إلى ارتفاع طفيف في بند المصروفات الأخرى. ومع ذلك، فقد شهدنا تحسناً في نسبة التكلفة إلى الدخل في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول مع تعافي الهامش، لكنني أعتقد أن التوقعات لكامل العام تشير إلى أن هذه النسبة سترتفع عن مستويات السنة المالية 2024.»

وحول التكلفة الائتمانية وجودة أصول البنك، قال تشالينور: « سبق أن ذكرت عدة مرات في لقاءات سابقة وعلى مدى عام كامل على الأقل حتى الآن، تتركز الغالبية العظمى من تكاليف الائتمان للبنك في محفظة الأفراد وقد استمر هذا الوضع في الربع الثاني. ومع ذلك، فإن التكلفة الائتمانية للربع الثاني من العام لقطاع الأفراد كانت الأدنى منذ الربع الثالث للعام 2023، وهذه علامة مشجعة. بالنسبة لقطاع الشركات، لا تزال محفظة القروض في وضع ممتاز مع ظهور حجم لا يذكر من القروض غير المنتظمة الجديدة. بالنسبة الى التوقعات التي ذكرناها في بداية العام بأنه من المرجح أن تنخفض التكلفة الائتمانية للسنة المالية 2025 من نطاق 60 إلى 70 نقطة أساس، وهي تمثل انخفاضاً كبيراً عن 75 نقطة أساس في السنة المالية 2024. وبالنسبة للنصف الأول من العام، بلغت هذه التكلفة 61 نقطة أساس، وبالتالي نرى توقعاتنا بالنسبة للعام بأكمله من 60 إلى 70 لا تزال مناسبة في هذه المرحلة.»

وعن نمو محفظة القروض، صرح تشالينور:» في الربع الثاني، واصلنا جهودنا في تنمية محفظة القروض. وبلغ النمو منذ بداية العام حتى تاريخه 3.8% للنصف الأول من 2025. والآن، عندما نقارنها بالنصف الثاني من العام الماضي، الذي انخفض بنسبة 1.8%، نرى أن النصف الأول من 2025 شهد تعافياً قوياً من النصف الثاني للعام الماضي. ويعزى هذا التعافي إلى نشاط البنك في قطاع الشركات الذي نما بنسبة 7.2% منذ بداية العام حتى تاريخه مقارنة بنمو السوق الذي بلغ 5.1% حتى نهاية مايو 2025. وعليه، اكتسبنا حصة سوقية في قطاع الشركات هذا العام وكذلك العام الماضي. وبالنسبة للنمو في قطاع الأفراد، فهو لا يزال يمثل تحدياً في البيئة الحالية، ووفقا لبيانات بنك الكويت المركزي، بلغ النمو في قطاع الأفراد 1.2% فقط حتى نهاية مايو 2025 مما قد يعكس الارتفاع في أسعار الفائدة الحالية والمستقبلية على السواء. وبالنسبة للنظرة المستقبلية لنمو إجمالي القروض لعام 2025 بالكامل، كنا قد توقعنا نمو محفظة القروض في خانة الآحاد، ونحن حالياً في المسار الصحيح لتحقيق هذا النمو.»

حافظنا على نهج متوازن بين الرغبة بتنمية محفظة الإقراض وجودة الأصول

الإصدارات الحكومية لأدوات الدين العام تمكن البنوك من المشاركة في تمويل المبادرات الوطنية

ديفيد تشالينور

نظم زيارات ميدانية لهم في مواقع عملهم

«التجاري» يواصل حملته الإنسانية «هون عليهم» دعماً لعمال التنظيف والبناء

أماني الورع : الحملة حازت على جائزة المشروع الاجتماعي الرائد على مستوى دول الخليج

يواصل البنك التجاري الكويتي فعاليات حملته الإنسانية «هون عليهم»، والتي أطلقها منذ أكثر من 13 عامًا دعمًا لفئة عمال التنظيف والبناء وتقديرًا لجهودهم في المحافظة على النظافة العامة والبيئة.

وقد نظم البنك زيارات ميدانية لهؤلاء العمال في مواقع عملهم، حيث قام بتوزيع الهدايا والمستلزمات المناسبة لفصل الصيف، وذلك في إطار حرصه على التخفيف من معاناتهم في ظل الظروف المناخية القاسية التي يواجهونها خلال تأدية أعمالهم في صيانة وتصليح وتنظيف الشوارع.

وفي تصريح لها، قالت نائب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي أماني الورع: «لقد لمسنا الأثر الإيجابي الذي تركته الحملة في نفوس هذه الفئة الجديرة بكل اهتمام ورعاية نظراً لما تقوم به من دور أساسي في التشييد والتعمير وحماية البيئة والنظافة العامة. واستمرارنا بدعم حملة «هون عليهم» للعام الثالث عشر على التوالي يعكس التزام البنك بمساندة هذه الفئة وتقديم العون لها في ظروف العمل الصعبة خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة خلال فترة الصيف.»

وأكدت أماني الورع أن الحملة التي سبق وأن حازت على جائزة المشروع الاجتماعي الرائد على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي تأتي ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية الشاملة والمبتكرة التي أرسى البنك من خلالها مفهوماً جديداً لدعم ومساعدة فئات عديدة من المجتمع، مبينة أن الحملة مستمرة من خلال أجندة تهدف الى ترتيب زيارات للأماكن التي يتواجد بها عمال النظافة والبناء في إطار مساعي البنك الدائمة لمد يد العون ومؤازرة جميع فئات المجتمع.

ويأتي استمرار حملة « هون عليهم « تجسيداً لرؤية البنك التجاري الكويتي في ترسيخ ثقافة العطاء والمسؤولية المجتمعية، وترجمة حقيقية لقيم التعاطف والإنسانية، حيث يواصل البنك التزامه بدعم شرائح المجتمع كافة، بما يسهم في تعزيز روح التكاتف المجتمعي وتحقيق التنمية المستدامة.

«التجاري » مع عمال النظافة